اللجنة الوزارية المشتركة بين البحرين والمغرب تعقد دورتها السادسة

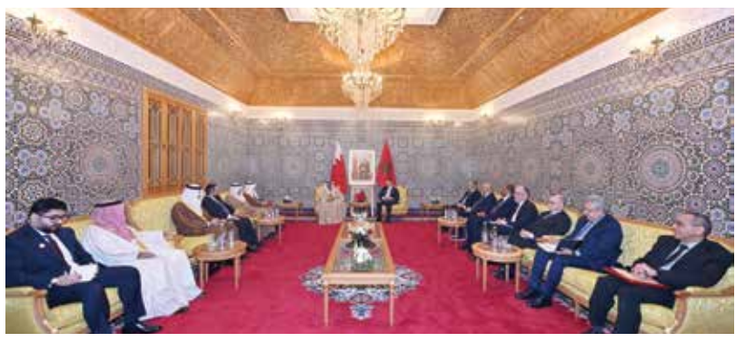

عقدت اللجنة الوزارية المشتركة بين مملكة البحرين والمملكة المغربية دورتها السادسة في مدينة العيون المغربية أمس برئاسة الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، وناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة في الخارج بالمملكة المغربية الشقيقة، بمشاركة وفدين من البلدين.

وفي بداية الاجتماع، ألقى ناصر بوريطة كلمة رحب فيها بوزير الخارجية والوفد المرافق، مؤكداً أن انعقاد اللجنة يعد تعبيراً صادقاً عن حرص البلدين على مواصلة الارتقاء بالعلاقات الأخوية، بتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، وأخيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية الشقيقة.

وأعرب ناصر بوريطة عن الاعتزاز بأن تنعقد اللجنة المشتركة على أرض مدينة العيون الطيبة، حاضرة الصحراء المغربية، التي حظيت بافتتاح مملكة البحرين الشقيقة لقنصلية عامة لها، بتاريخ 14 ديسمبر 2020، في خطوة تؤكد البعد التضامني والأخوي بين البلدين الشقيقين ومتانة العلاقات بينهما.

وأضاف أن المملكة المغربية، تدعم بشكل مطلق، أمن واستقرار وسيادة مملكة البحرين الشقيقة، وترفض كل ما قد يهددها أو يمس أمنها، وتعبّر، كما فعلت ذلك دائماً، عن مساندتها لجميع الإجراءات، التي تتخذها مملكة البحرين في سبيل صون أمنها وسلامة أرضها وطمأنينة مواطنيها.

وقال: إن المملكة المغربية تثمن رؤية البحرين الاقتصادية 2030، التي أطلقها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم، والتي ترسم خارطة طريق شاملة للعملية التنموية في المملكة، وتهدف إلى وضع نهج واضح لتطوير الاقتصاد وتنويعه، عبر الاعتماد، بشكل أكبر، على القطاعات غير النفطية.

كما ألقى وزير الخارجية كلمة قال فيها: إن انعقاد لجنتنا في مدينة العيون يحمل دلالات سياسية واستراتيجية عميقة، فهو تجسيد حي للموقف الثابت والراسخ لمملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وبتوجيهات من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في دعم مغربية الصحراء.

إطلاق منصة معلوماتية رقمية لتتبع مسار العلاقات بين البحرين والمغرب

عقد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، وناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة في الخارج بالمملكة المغربية الشقيقة، في مدينة العيون المغربية أمس مؤتمراً صحفياً في أعقاب انتهاء أعمال اللجنة الوزارية المشتركة بين مملكة البحرين والمملكة المغربية في دورتها السادسة. وقال ناصر بوريطة ان انعقاد اجتماع اللجنة المشتركة في مدينة العيون يمثل مناسبة ممتازة لمتابعة تنفيذ ما يتم التوقيع عليه من اتفاقات ومذكرات تفاهم بما يلبي طموحات البلدين لتنمية وتعزيز العلاقات الثنائية، والارتقاء بالتبادل التجاري إلى المستوى الذي يحقق طموحات وتوجيهات القيادتين والحكومتين. وأكد الوزير أن انعقاد اللجنة يشكل محطة مفصلية في مسار العلاقات بين البلدين، معلناً عن إطلاق منصة معلوماتية رقمية لتتبع مختلف أوجه التعاون الثنائي. وقال إن هذه الدورة أفرزت آلية عملية لمواكبة تنفيذ الاتفاقيات والمشاريع، تقوم على مرجعية موحدة بين الرباط والمنامة، بما يضمن تتبع الالتزامات المتبادلة.

من جانبه قال د. عبداللطيف الزياني وزير الخارجية إن المباحثات تناولت مستجدات الأوضاع الاقليمية والجهود المبذولة على الصعيدين الاقليمي والدولي لحل النزاعات والتوصل إلى تسويات سياسية عبر الحوار والدبلوماسية، وأشار إلى أنه تم تأكيد ضرورة استمرار التنسيق والتشاور المشترك في مواجهة التحديات والأزمات التي تواجه بعض الدول العربية، بما يحفظ الأمن والاستقرار الإقليميين ويصون مصالح الدول العربية والإسلامية.

«خدمات الشورى» تناقش إعطاء الأولوية في التوظيف للبحرينيين بالمؤسسات التعليمية

بحثت لجنة الخدمات بمجلس الشورى في اجتماعها المنعقد يوم أمس الأول (الأحد)، برئاسة الدكتورة جميلة السلمان، اقتراحا بقانون بشأن السياحة الصحية، والذي يهدف إلى وضع إطار تشريعي متكامل لتنظيم السياحة الصحية في مملكة البحرين بما يكفل استحداث منظومة مؤسسية منسقة بين الجهات ذات العلاقة، وفرض التزامات واضحة على المؤسسات الصحية التي تقدم هذا النوع من الخدمات، وتعزيز مبادئ الشفافية والجودة والرقابة، وتيسير إجراءات استقدام متلقي الخدمة عبر تأشيرة مخصصة، وبما يسهم في دعم تنافسية القطاع الصحي، وجذب الاستثمارات، وترسيخ مكانة المملكة كمركز إقليمي رائد في تقديم الخدمات الصحية وفق أفضل المعايير المهنية والتنظيمية.

فيما واصلت اللجنة في ذات الاجتماع مناقشة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، الذي يهدف إلى إعطاء الأولوية في التوظيف للبحرينيين الحاصلين على المؤهلات والخبرات المناسبة لشغل الوظائف التعليمية والتدريبية والإدارية في مؤسسات ومعاهد التعليم والتدريب بالقطاع الخاص.

الساعاتي: اعتماد البكالوريا الدولية في المدارس الحكومية نقلة نوعية في القطاع التعليمي

○ د. هاني الساعاتي.

أشاد الدكتور هاني الساعاتي بما يحظى به القطاع التعليمي في مملكة البحرين من اهتمام ورعاية سامية من لدن حضرة صاحب الجلالةً الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، والمتابعة الحثيثة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مؤكدًا أن هذا الدعم المتواصل يعكس إيمان جلالته، بأن التعليم هو الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، من أجل صناعة جيل من الشباب يمتلك مهارات الابتكار والابداع وقادر على تحقيق التميز على المستوى الدولي.

جاء ذلك بمناسبة توقيع وزارة التربية والتعليم مذكرة تفاهم مع منظمة البكالوريا الدولية (IBO) للبدء في تطبيق برنامج البكالوريا الدولية في المدارس الحكومية بالمملكة، والذي سيبدأ تقديمه اعتبارًا من بداية العام الدراسي القادم في سبتمبر 2026، في خطوة نوعية تعزز جودة التعليم وترتقي بمخرجاته وفق أفضل المعايير الدولية، مشيرًا إلى أن هذه المبادرات التعليمية الطموحة تمثل امتدادًا للرؤية الملكية السامية في ترسيخ مكانة مملكة البحرين إقليميًا ودوليًا على مستوى تطوير التعليم والمعرفة.

ونوّه بالجهود المخلصة التي يبذلها وزير التربية والتعليم في تطوير قطاع التعليم، وحرصه على تبني المبادرات والبرامج الرائدة التي تسهم في إعداد جيل واعٍ ومؤهل، مؤكدًا أن الاستثمار في النشء هوَ الاستثمار الحقيقي في مستقبل الوطن، باعتبارهم الركيزة الأساسية لبناء مجتمع متقدم ومزدهر.

بلدية الجنوبية تدعو منتفعي السكراب إلى إخلاء الموقع القديم

كتب: محمد القصاص

○ علي عبدالحميد الشيخ.

أعلنت بلدية المنطقة الجنوبية للمنتفعين الراغبين في الانتقال إلى موقع السكراب الجديد ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإخلاء الموقع الحالي، تمهيدا للانتقال إلى الموقع الجديد في منطقة حفيرة، وذلك ضمن خطة تنظيمية لتطوير القطاع المتعلق بسكراب السيارات. وأوضح ممثل الدائرة الثامنة بالمجلس البلدي للمنطقة الجنوبية علي عبدالحميد الشيخ أنه قام بجولة تفقدية في الموقع الجديد برفقة مهندس من وزارة الأشغال تم خلالها استعراض الإجراءات المطلوبة وذلك في إطار استمرارية التنسيق. وبين أن البلدية وضعت إعلانا رسميا في موقع السكراب الحالي بشارع 96 يعلن الانتقال وأرقام التواصل المخصصة للمراجعة من قبل المنتفعين السابقين، مشددا على أن الأولوية في الحصول على القسائم بالموقع الجديد ستكون لقدامى أصحاب سكراب السيارات.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

السجن خمس سنوات وغرامة مائة ألف دينار لمحتال إلكتروني عبر منصة استثمارية

صرّحت رئيسة نيابة الجرائم الإلكترونية بأن المحكمة الكبرى الجنائية الأولى أصدرت حكمًا بمعاقبة متهم بالسجن مدة خمس سنوات، وتغريمه مائة ألف دينار، ومصادرة عائدات الجريمة، وإلزامه برد الأموال، عمّا أسند إليه من تهم جناية جمع أموال الغير من دون ترخيص بقصد استثمارها، فضلًا عن جنحة الاحتيال الإلكتروني من خلال منصة استثمارية إلكترونية.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة بلاغات من إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية بالإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، مفادها قيام المتهم بجمع مبالغ مالية من المواطنين والمقيمين بدعوى استثمارها في منصة إلكترونية، زاعمًا تداولها في العملات الرقمية، حيث تمكن من إيهامهم بموثوقية تلك المنصة وتحصيل أموالهم بالمخالفة للقانون.

وفور ورود البلاغات، باشرت نيابة الجرائم الإلكترونية تحقيقاتها، حيث استمعت إلى أقوال المجني عليهم، واستجوبت المتهم وواجهته بالأدلة القائمة ضده، وأمرت بحبسه احتياطيًا على ذمة التحقيق. كما أذنت بتفتيش مسكنه، والذي أسفر عن ضبط مستندات وعقود استثمارية تحمل شعار المنصة المذكورة على التراخيص القانونية اللازمة لممارسة هذا النشاط، وبناءً عليه أحالت النيابة العامة المتهم محبوسًا إلى المحاكمة الجنائية، إلى أن أصدرت المحكمة المختصة حكمها المتقدم.

وإذ تؤكد رئيسة نيابة الجرائم الإلكترونية بأن النيابة العامة ماضية في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية للتصدي للأفعال التي تشكل مساسًا بحقوق الأشخاص أو تلاعبًا بسلامة التعاملات المالية، مشددةً على استمرار جهودها في ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة لضمان استرداد الأموال وإعادتها إلى ذويها، بما يكفل تأمين فضاء إلكتروني واقتصادي آمن. وتهيب النيابة العامة بالجمهور بضرورة التحقق من التراخيص الرسمية للمنصات الاستثمارية قبل التعامل معها، وعدم الانسياق خلف العروض غير الموثوقة عبر الفضاء الإلكتروني، مع تأكيد أهمية الإبلاغ الفوري عن أي ممارسات مشبوهة.

المباحث والأدلة الجنائية: القبض على شخصين لحيازتهما مواد مخدرة بأكثر من 61 ألف دينار

أكدت وزارة الداخلية أنه في إطار الجهود الأمنية التي تقوم بها إدارة مكافحة المخدرات بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية لحماية المجتمع من آفة المخدرات، فقد تمكنت الإدارة وفي واقعتين منفصلتين من القبض على شخصين يحملان جنسية آسيوية (21 و36 عاما) وبحوزتهما كمية من المواد المُخدرة والمؤثرات العقلية تزن أكثر من 5 كيلوجرامات وتبلغ قيمتها أكثر من 61 ألف دينار.

وأوضحت الإدارة أنه فور ورود معلومات عن الواقعتين تم إجراء عمليات البحث والتحري والتي أسفرت عن تحديد هوية المُتهمين والقبض عليهما وبحوزتهما المواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

وأشارت الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية الى أنه تم تحريز المضبوطات والتحفظ عليها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وإحالة الواقعتين الى النيابة العامة.

شهود جريمة قتل آسيوي طعنا بأساحة حادة يدلون بشهادتهم أمام الكبرى الجنائية

قررت المحكمة الكبرى الجنائية تأجيل قضية متهمين قتلا شخصا بدافع الثأر إلى الأسبوع المقبل للاستماع إلى مرافعة دفاع المتهمين، فيما استمعت المحكمة أمس إلى شهود الواقعة الذين أكدوا مشاهدة المتهمين خلال ارتكاب جريمة القتل، فيما أضاف شقيق القتيل أن الأخير قام بالعمرة قبل الواقعة بخمسة أيام وأخبره بعد العودة أن هناك بعض الأشخاص يلاحقونه. وكانت بداية الواقعة ببلاغ من أحد المواطنين بسماع صراخ بالقرب من ممر بالقرب من منزله، حيث خرج وشاهد المجني عليهِ وسط بركة من الدماء محاطًا بها، وبه عدة طعنات في كافة أنحاء جسده، وعلى الفور قام بالاتصال بالجهات المعنية، بعدها تم استخراج الكاميرات الأمنية لمنزله، وتبين قيام المتهمين بمباغتة المجني عليه من الأمام والخلف وتسديد عدة طعنات حتى سقط أرضًا، واستمرًا في توجيه الضربات له، ثم فرا من المكان.

فور ورود البلاغ تحركت الشرطة فورًا، وبالاستعانة بالتحريات والمصادر تم التعرف على المتهمين اللذين توجد خلافات سابقة بينهما وبين المجني عليه في بلدهم، وقيامهما بالترصد له ومتابعته وتنفيذ الجريمة، حيث بمشاهدة التسجيلات الأمنية والاستماع الى أحد المارة الذي صادف رؤية المتهمين خلال الهرب بعد قتل المجني عليه، تم التعميم عليهما، وفي أقل من 3 ساعات تم القبض عليهما على جسر الملك فهد أثناء محاولة الهرب مع سائق سيارة توصيل لم يكن على علم بما ارتكباه. واعترف المتهمان أمام النيابة العامة تفصيلاً بارتكاب الواقعة، وأنهما عزما وخططا لقتل المجني عليه، إذ قدما إلى المملكة بعد علمهما بوجوده في البحرين، وقاما بشراء سكين وساطور وشرعا في مراقبته وتتبعه وتحديد أوقات خروجه من عمله والعودة إلى منزلهِ حتى يوم الواقعة، ونفذا الجريمة بدافع الثأر نتيجة الخلافات التي كانت بين العائلتين، فيما قاما بإعادة تمثيل الجريمة وفق الكيفية التي تمت بها.

فاتورة شراء «آيفون 16» تفضح سرقة عاملة منزلية لكفيلتها بمعاونة صديقها

أمرت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى ندب محام لمتهم أدانته محكمة أول درجة مع عاملة منزل بالسجنّ ثلاث سنوات وتغريم كلٍّ منهما ثلاثة آلاف دينار عما أُسند إليهما من اتهام، وإبعادهما نهائياً عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة، بعد سرقة بطاقة بنكية تعود الى ربة المنزل وسحب من بطاقتها قرابة 300 دينار.

وكانت الواقعة تم اكتشافها عن طريق حفيد المجني عليها، بعد أن لاحظ انخفاض رصيد حسابها البنكي إلى 34 ديناراً على غير المعتاد، فقام بسؤالها عما إذا قامت بأي عمليات شراء أو سحب من عدمه فأجابته نفياً، وعليه تواصل مع البنك للاستفسار والاستعلام، وتبين أن بطاقتها استُخدمت في مجمع تجاري، ومن ثم توجه الى ذلك المكان، وتبين أن المعاملة شراء هاتف بقيمة 300 دينار، وبناءً على ذلك تم تزويده برقم هاتف الشخص، وبإدخاله في هاتف المتهمة الثانية تبين أنه محفوظ باسم لديها، فقام بالإبلاغ عن الواقعة.

إذ تبين أن المتهمين قد اشتركا بطريقي الاتفاق والمساعدة والتحريض على سرقة البطاقة البنكية المملوكة للمجني عليها الخاصة ببنك، وكذا الرقم السري الخاص بها، وذلك بأن قامت المتهمة الثانية – كونها من العاملين لديها، وبتحريض من المتهم الأول – لقي قبولاً لديها – بسرقة تلك البطاقة من محفظتها التي عثرت عليها بأحد الأدراج المغلقة، ومدون على ذلك الغلاف الرقم السري الخاص بها. ومن ثم قامت المتهمة بالاتصال بالمتهم الأول وأخبرته بتمام فعلتها وأن البطاقة بحوزتها، والذي بدوره حضر إليها بناءً على الاتفاق المسبق بينهما، وسلمته البطاقة، وتوجه عقب ذلك إلى مجمع واشترى هاتفاً نقالاً من نوع آيفون 16 باستخدام البطاقة البنكية الخاصة بالمجني عليها، مستعملاً توقيعها الإلكتروني (الرقم السري) لتمام عملية الشراء، ودفع قيمة الهاتف بمبلغ 294 دينارا و900 فلس من البطاقة المسروقة، إلا أنه عقب اكتشاف أمره وتلقي طلب حضور مركز الشرطة قام بتكسير الهاتف وإتلاف البطاقة البنكية والتخلص منها خشية افتضاح أمره. فوجهت النيابة العامة للمستأنفين لأنهما في يوم 19/9/2025 بدائرة أمن مملكة البحرين الأول استعمل التوقيع الإلكتروني الخاص بالمجني عليها، وهو الرقم السري الخاص ببطاقتها البنكية، لغرض احتيالي وهو الاستيلاء على المبالغ النقدية، كما توصل من دون مسوغ قانوني إلى الاستيلاء على المبلغ المالي المبين القدر بالمحضر والمملوك للمجني عليها، المذكورة أعلاه، وكان ذلك بالاستعانة بطريقة احتيالية، وذلك من خلال إدخال بيانات وسيلة تقنية المعلومات (موضوع التهمة (أولاً))، وتمكن بتلك الوسيلة من الاستيلاء على المبالغ.